

التقيا عليه ومنتفعا ه اما لا تحسب على الصبر وهو مناف لاطلاق
 فان قيل معنى قوله لا صلاة عليه ابي ليس بخاطبا بما لعدم صحتها
 منه بخلاف الصبر فلما ينتفض بالنام واعلم ان الغسل افضل من المسح
 فهو جائز بل كراهه وقد يبين كان وقد فرغ من غسل كراهته او تركه
 شكا فوجوه او رغبته عن السنن بل بكونه تركه كما من نظيره في جوارب
 ما فيه من الاشكال وليس المراد بالرجعة عن السنن ما قالوه في باب
 الردة من انه لو قيل له فطر اطفا ركعتا لا اعمل رغبته عن السنن
 لان ذلك كفر وانما المراد ان برغبته من حيث تعلم عليه
 لعدم النية او لظنه ان الغسل افضل من دايما او نحو ذلك
 مع اعتقاده جوازها وكان كمنس فوات كالجائز لو غسل قد يم
 وقد يجب اذا كان لا يتا كان تحذرا لا يكفيم لو غسل ويكفيم
 ان مسح بخلاف ما اذا لم يكن لا يتا وهو على ظهره في وقت الحدث
 ومع ما يكفيم للمسح فقط والفرق استصحاب ما هو متلبس به
 في ذلك بخلاف فعله فلا وجه لتكليف الانبان بفعل مستأنف
 لا جلد ظهره يجب عليه بعد وحات بقى قدماه ولم يجد الا بردا لا يذوق
 قانه لمسح به وجوبا وكان تضييق الوقت بحيث يخرج او يترج
 الامام لا يتم من ركوع الكعبة الثاني او كمنس فوات عرفة او انفاذ
 نحو اسير او غيرين او تنقيل علم الصلاة على ميت وحاتا انفاذ
 لو انتقل يغسل قدميه من المسابيل الاربع قوله **ويستشرط شراها**
من استشرط من الجوارب الاربع فارقت العورة فان الواجب
 فيها التمسك الاعلى والجوانب دون الاسفل بان محل المسح ثم الاعلى
 وهذا الاسفل فلم يجز شتر ذلك فيها ووجب ما عداه ولا من
 ثبات الثوب ان لا ينفق شتره من نحو الا على خلافه فلا
 يفتنق ذلك بالشر او بل قوله **وله ان يصل بالمسح الواحد**
ما شاة

ما شاة القواين الى اخره علمه في غير ذلك الحدت كما استقامت
 والسلس اما هو فان احدث غير حذو الدوام جاز له المسح ثم ان
 احدث قبلا ان يصل فرضا بوضوء المسح واستباح مرفقا ونوازل
 وان احدث بعد ذلك مسح لظفر فقط لان مسح مرفق على ظهره
 وظهيرة لا يفيد التمسك من ذلك فلو اراد فرضا اخره جيل التزج والظفر
 اكله لانه يحدث بالنسب لما زاد على قرص ونوازل اما حدثه
 فلا يحتاج مع المسح وظهره الا اذا اضر الصلاة بعد الظهر
 كغير مصانفها وحدثه بيشتر وهو حينئذ كغير حدثه ومثلها فيما
 ذكرنا اذا كان لا يسهه متوهنا ونيم جراحته او نحوها وكذا
 محض النيم لغير فقد الماءات يتكلف وقد ليس على النيم الرصوة
 والمسح قبلا البرء وان حرم عليه الوضوء لما فيه من الضرر اكان
 نيم لغير الماء يستقيم المسح اطلاقا لبطان نيم بزوجة الماء
فان اجنب او حاض **الى اخره** خرج به ما لم يتحست بحد
 فالحق وامكن غسلها فيه فان له امام المده لعدم الامر بالتمسك لها
 بخلاف نحو النجاسة قوله **فان اضر على عجزه يسر خطا فلا**
اجزاه يستشرط ان لا يكون على ظاهره شتر فان كان مسح
 لم يجز جزما كذا قيل وقسم نظرا ولا يبعد تحريمه على مسح بغير
 الرأس في الوضوء قوله **ويستشرط شراها**
 قوله **ويستشرط بيده الى اخره** لها مره استشرط فعله وهو
 طاهر ان كان قفا فلا عثر النيب والام يستشرط قنفر يقيم نحو مطر
 جزي مطلقا وانفسا له هو انفسا له لا جزي الا اذا كان مستحضرا
 للنية اخذ مما قالوه في نظير ذلك من الوضوء قوله **او ظهر**
مسح لظله اي ولو بالقوة كانت الحلت مشروجة وان لم يظهر من
 الرجل شتره او يقي المسح شتره بها كونه طاهرا فان كان نجسا
 امتنع المسح عليه وكذا المتنجس بغير مضموعه فيمنع المسح على الظاهر